لاشي من غير الحيوان انسان دايما والا فليصدق نقيضه وهو بعض غير الحيوان انسان بالاطلاق
فنضممه صغرى الى الاصل القضية هكذا بعض غير الحيوان انسان بالاطلاق وكل انسان حيوان دايما
لينتج بعض غير الحيوان حيوان دايما وهو باطل ولا خلل الا من نقيض العكس فالعكس حق
قوله الاولى للحمل انما تنعكسان في عكس النقيض كا نفسهما الخ هذا القول الاول لايخالف
الثاني الا في الضرورة منا لاتخذ فمن المشروطة وهو مضى كا نفسهما واما كونا اللادوام
يرجع الى البعض فالقولان فيه سواء مثلا اذا صدق بالضرورة او دايما كل كاتب متحرك الاصابع
ما دام كاتبا لا دايما صدق كل لا متحرك الاصابع لا كاتب ما دام لا متحرك الاصابع لا دايما في البعض
في الموافق وصدق لاشي من لا متحرك الاصابع كاتب ما دام لا متحرك الاصابع لا دايما في البعض في
المخالف اما الصدر منهما فلما مر في العامتين واما لا دايما ومعناه في الموافق ليس بعض لا متحرك
الاصابع لا كاتب بالاطلاق فلانه لو لم يصدق لصدق نقيضه وهو كل لا متحرك الاصابع لا كاتب
دايما وينعكس بالموافق الى كل كاتب متحرك الاصابع دايما وقد كان في الاصل لا دايما هذا خلف
ومعناه في المخالف بعض لا متحرك الاصابع كاتب بالاطلاق فلو لم يصدق لصدق نقيضه وهو
لاشي من لا متحرك الاصابع كاتب دايما وينعكس الى لاشي من الكاتب بلا متحرك الاصابع دايما
ويستلزم كل كاتب متحرك الاصابع دايما لوجود الموضوع باللادوام وهذا منا في الاصل وانما
لم يصدق اللادوام الكلي لصدق كل كاتب متحرك الاصابع ما دام كاتبا لا دايما في الكل مع كذب كل
كاتب لا متحرك لا دايما في الكل اي لاشي من لا كاتب لا متحرك بالاطلاق فلصدق نقيضه وهو بعض
لا كاتب لا متحرك دايما كالارض وكذب لاشي من لا كاتب متحرك ما دام لا كاتبا لا دايما في الكل اي كل لا كاتب
متحرك بالاطلاق فلصدق نقيضه وهو ليس بعض لا كاتب بمتحرك دايما كالارض قوله الذي
جعل عنوانها نقيض المحمول الخ يعني انا اذا قلنا في الخاصة كل كاتب متحرك الاصابع ما دام كاتبا
لا دايما وقلنا في العكس كل ما ليس متحرك الاصابع هو ليس بكاتب ما دام لا متحرك الاصابع فقولنا
في العكس ما ليس متحرك الاصابع هو نقيض المحمول وهو المجعول عنوانا في موضع قضية
العكس فاذا قلنا لو لم يصدق هذا العكس لصدق نقيضه هو بعض ما ليس متحرك الاصابع
ليس هو ليس بكاتب حين هو لا متحرك الاصابع فالموضوع في هذه السالبة المعدولة
التي هي نقيض العكس هو قولنا ما ليس متحرك الاصابع وهو موجود لان موضوع القضية
التي تطلب عكسها وهي قولنا كل كاتب متحرك الاصابع الخ موجود لانها موجبة وقد سلبنا
متحرك الاصابع عن ذلك الموضوع الذي هو الكاتب كقولنا في ثبوت متحرك الاصابع انه ليس
بدائم وذلك في القضية الثانية المفهومة من قيد لا دوام الاصل وهي قولنا لاشي من الكاتب
بمتحرك الاصابع بالاطلاق كما عرفت معنى الدوام في العرفية الخاصة فيصدق ايضا على افراد
الكاتب الذي هو الموضوع انه ليس متحرك الاصابع ولا شك ان افراد الكاتب موجودة اذ هو
عنوان في القضية الموجبة الاصل فكذا افراد ما ليس متحرك الاصابع الذي هو عنوان في السالبة
المعدولة التي هي نقيض العكس تكون موجودة اذ هي بعض افراد الكاتب الموجودة فاذا وجدت
افراد هذه السالبة المعدولة تساوت هي والموجبة المحصلة بمعنى انه كلما صدقت احداهما
صدقت الاخرى فحينئذ اذا صدق في نقيض العكس المذكور بعض ما ليس متحرك الاصابع

ليس

ليس هو ليس بكاتب حين هو ليس متحرك الاصابع صدق بعض ما ليس متحرك الاصابع كاتب حين هو
ليس متحرك الاصابع لاستلزام صدق الاولى صدق الثانية عند وجود الموضوع واذا صدقت
هذه الثانية عكسناها وضممناها الى مقدمة الاصل على ما مر وتم البرهان بلا دخل يرد عليه
والدخل لغة ما دخلك من فساد في عقل او جسم والعيب وكلا المعنيين هنا صحيح
تنبيهات الاول العكس لغة رد اخر الشي الى اوله وقلب الكلام ونحوه
واما اصطلاحا فقال الواعرفه الشيخ في الاشارات بقوله جعل المحمول موضوعا والموضوع محمولا
مع حفظ الكيفية وبقاء الصدق واعترضه الامام بانه غير منعكس لخروج الشرطيات اذ لا موضوع
لها ولا محمول وغير مطرد لدخول العكوسات الاتفاقية اذ لم يقيد بقاء الصدق باللزوم قال الامام
ولو اردنا ان يتناول الحمليات والشرطيات لقلنا فيه جعل المحكوم به محكوما عليه والمحكوم عليه
محكوما به واعترضه المتاخرون بانه غير منعكس ايضا لخروج الحمليات وذلك لان المحكوم عليه
في الحمليات هو ما صدق عليه العنوان وليس ما صدق عليه العنوان هو الذي يجعل محكوما به بل نفس
العنوان وكذا المحكوم به هو مفهوم المحمول وليس هو الذي يجعل موضوعا بل المصدوق فقد
حافظ على دخول الشرطيات واخل بالحمليات قال المص وقد افسد المتبع لازم الامام ايضا لعدم
تقييده باللزوم كالشيخ انتهى ولذا عدل المتاخرون الى التعبير اما بالجزئين كالكاتبي او بالطرفين
كالخونجي ولكن تعريف الخونجي وكذا الكاتبي يرد عليه دخول المنفصلات لعدم التقييد بذلك
الترتيب الطبيعي ودخول الاتفاقيات لعدم التقييد باللزوم والمص رحمه الله تعالى استكمل
هذه القيود كلها فاستقام حده الثاني ليس مرادهم بجعل الجزء الاول ثانيا والثاني اولا
الجعل الحقيقي بل الذكري وذلك لان الموضوع في الحقيقة في نحو قولنا كل انسان حيوان
هو ما صدق عليه الانسان وليس ذلك هو المجعول محمولا عند قولنا في العكس بعض الحيوان
انسان بل مفهوم الانسان فقط وكذا المحمول في المثال هو مفهوم الحيوان فقط
اي الجسم النامي الحساس المتحرك بالارادة وليس ذلك هو المجعول في العكس موضوعا
بل ما صدق عليه كما تقدم في شرح القضية تحقيقه فمعنى قولهم بجعل الاول ثانيا والثاني
اولا ان هنا مرتبتين مرتبة الوضع والمقدمية ومرتبة الحمل والتلو والاولى متقدمة
طبعا على الثانية فاذا عكسنا القضية جعلنا لفظ الاولى في الثانية وجعلنا لفظ الثانية في الاولى
وكل لفظ حل مرتبة اعطي اعتبارها وانسلخ اعتباره السابق لمرتبته في التي نقل عنها ليعطاه الذي
نقل اليه فافهم واذا حققت ان العكس هو في الالفاظ والمراتب باقية كما هي لم يرد عليك انه اذا كان
الجعل المذكور هو اللفظي لا الحقيقي فلم منعتم انعكاس الشرطية المنفصلة مع امكان تبديل الالفاظ
فيها وذلك لانه وان كان المعتبر هو الالفاظ لا تعتبر من حيث هي الفاظ فقط بل الفاظ ذات مراتب
فالمعتبر هو عكس يكون له تاثير في المعنى اذ هم القوم غالبا في اتباع المعقولات لا الملفوظات
ولا ريب ان ذات الترتيب الطبيعي اذا عكست يوقع فيها العكس تغييرا بخلاف المنفصلة
ولما اورد على القطب الشيرازي بهذا السؤال اجاب بانا لا نسلم ان المنفصلة لا تنعكس فان المفهوم
من قولنا اما ان يكون العدد زوجا واما ان يكون فردا الحكم على زوجية العدد بمعاندة
الفردية ومن قولنا اما ان يكون العدد فردا او زوجا الحكم على فردية العدد بمعاندة الزوجية

Copyright King Saud University